بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلى الاعلى ۰ الذى اعلى كلمة العليا ۰ وجعل كلمة الذين كفروا السفلى ۰ والصلوة والسلام على من ارسل الله لينفى السوى ۰ ويثبت انه لا يجد الا المولى ۰ وعلى اله واصحابه المهتدى ۰ بطريقة الهدى اما بعد فيقول المفتقر الى ربه البارى ۰ على بن السلطان محمد القارى ۰ ان كلمة الطيبة من كلام الجلالة ۰ لم ار من اظهر عليه امرها وجلالة ۰ مع انها واسطة العقايد الايمانية ۰ ورابطة القلايد الايقانية ۰ اجمالا وتفصيلا وقطب دائرة التوحيد ۰ ومركز ميدان التفريد ۰ كملا وتكميلا على ان مافى ظاهرها وباطنها من المجالس السنية والمحاسن القدسية مالا يحصى ولا يستقصى ۰ بيانا وتذييلا فتعين على كل مؤمن ان يعتنى بشانها مبنى ومعنى لينتقل من افادة مبناها ۰ الى اعادة معناها فانها مفتاح الجنة ۰ وعن النار بمنزلة الجنة ۰ للناس والجنة قد نص الائمة من سادات الامة انه لابد من فهم معناها المترتب على علم مبناها ليخرج عن ربقة التقليد ويدخل فى رفعة التحقيق والتاييد وقد قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم افضل الذكر لا اله الا الله وقال من قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فالاتصاف بمضمون هذه الكلمة من الواجبات العينية حيث يجب ان يكون موجودة حقيقة او حكما فى كل لحظة ولمحة على الجهة الدوامية كما هو معلوم من مذاهب العلماء الرسمية ومن مشارب الوفاء الوسمية فلنعين ببيان مبناها يتبين لك بيان معناها فاعلم ان لا نافية للجنس اله مبنى معها لتضمنه معنى من اذ التقدير لا من اله ولهذا كان نصا فى العموم كانه نفى كل اله غير الله عز وجل من مبداء ما يقدر الى مالا نهاية له مما يقدر فتدبر فانه امر محرر وقيل يبنى الاسم معها للتركيب المنافى من الترتيب وذهب الزجاج الى ان اسمها معرب منصوب بها فاذا فرع على قول المشهور من البناء فموضع الاسم نصب بلا العاملة عمل ان فى تاكيد المعنى المجموع من لا اله فى موضع رفع بالابتداء والخبر المقدر هو لهذا المبتدا ولم تعمل فيه لا عند سيبويه وقال الاخفش لا هى العاملة فيه وفى العباب شرح اللباب ان خبر لا يحذف كثيرا ومنه كلمة الشهادة لا اله الا الله اى لا اله كائن فى الوجود او موجود فى عالم الشهود الا الله قال مثلا حتى الله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد من الكرم والجود وليس وصفا بمعنى الواجب الوجود والا لا يفيد لا اله الا الله التوحيد انتهى وفيه ان المراد بالواجب الوجود هو الذات المستحق لجميع المحامد المشهود فى كل الشاهد فهو كما قال بعض ارباب الحال عبارتنا شتى وحسنك واحد فكل الى ذلك الجمال يشير ثم قيل لا يجوز ان يكون الا الله خبر لانه مستثنى وهو لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه وقال صاحب الكشف يجوز ان يكون لا اله الا الله جملة تخبز تامة من

غير تقدير

من غير تقدير حذف الخبر يعنى لا اله مبتدا والا الله خبره فقيل يلزم ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة قال ليس الامر كما قيل لان اصل الكلام فى التقدير الله اله فقدم الخبر رفعا لانكار المنكر فصار اله الله ثم اريد به نفى الالهية واثباتها قطعا فدخل فى صدر الكلام من الجملة حرف النفى وفى وسطها الا ليحصل غرضهم فصار لا اله الا الله انتهى وبقوته ما قال بعض المحققين من ان النكرة اذا اعتمدت على النفى كانت بمنزلة المعرفة فيصح ان يكون لا اله مبتدا والا الله خبره لانه بمعنى غير الله وفى شرح دعاء ابى حمزة اليمنى ان الاسم الكريم مرفوع على البدل من موضع لا اله لان موضع لا اله مع اسمها رفع بالابتداء ولا يجوز نصبه حملا على محل لا اله من اسم لا المنصوبة لان لا لا تعمل الا فى نكرة منفية والله سبحانه معروفة بقينية وقال الرهاوى فى شرح المنار لا اله الا الله كلمة توحيد اجماعا ولا يستقيم ذلك اذا لم يكن صدر الكلام نفيا لكل معبود بالحق والله اسم للمعبود بالحق الموجود الخالق العالم لانه اسم لذلك المفهوم الكلى كالانسان لا يخفى ان المستثنى بها بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اى لا اله موجود الا الله فان قلت ملا قدرت نفى الامكان اذ نفى الامكان يستلزم نفى الوجود من غير عكس فيكون ابلغ فى الرد قلت الجواب ان هذا الرد لخطاب المشركين فى اعتقاد تعدد الالهية فى الوجود ولان القرينة هى نفس الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو اثبات وجوده و نفى اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكانه ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفرغا من موضع الخبر لان معنى على نفى الوجود عن الالهية سوى الله لا على نفى مغايرة الله لكل اله وبيانه على سبيل التوضيح ما قال ابن كمال پاشا فى حاشيته على التلويح ان الاستثناء فى كلمة التوحيد لا يجوز ان يكون مفرغا بان يكون الخبر محذوفا عاما كموجود او فى الوجود او يكون الا الله واقعا موقعه كما وقع الا زيد موقع الفاعل نحو ما جاءنى الا زيد لان المعنى على نفى الوجود عن الاسوى الله تعالى وهو انما يحصل اذا جعل الاستثناء بدلا من اسم لا على المحل اذ حينئذ يقع الاستثناء موقع اسم لا فيكون خبر لا خبر اله فينتفى الوجود عن غير الله سبحانه كما هو المطلوب لا على نفى مغايرة عن كل اله وهو الذى يفيده الاستثناء المفرغ لانه لما قام مقام الخبر كان القصد الى نفيه كالخبر فيفيد نفى مغايرته سبحانه وتعالى عن كل اله ولا يحصل به التوحيد كما لا يخفى على ذوى النهى قال شيخ مشايخنا الجلال الدين السيوطى فى الاتقان الجامع لانواع علوم القرآن قد توجب الصناعة النحوية التقدير وان كان المعنى غير متوقف عليه فى التقدير كقولهم فى لا اله الا الله ان الخبر محذوف اى موجود وقد انكره فخر الدين الرازى وقال هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير وتقدير النحاه فاسد فان لا نفى الحقيقة مطلقة انما من نفيها مفيدة فانها اذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلا على سلب الماهية مع القيد واذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد اخر وقربان تقديرهم موجود يستلزم نفى كل اله غير الله قطعا فان العدم لا كلام فيه فهو فى الحقيقة نفى للحقيقة مطلقة

لا مقيدة ثم لابد من تقدير خبر لاستحالة مبتدا بلا خبر ظاهرا او مقدر وانما يقدر النحوى
ليعطى القواعد حقها وان كان المعنى مفهوما انتهى وفيه بحثان الاول ان كلام الامام تحقيق
وتدقيق فى المرام وردّه مصادرة بل مكابرة فى المقام بلا نظام والثانى ان كلامه لا بد على نفى
القواعد النحوية حتى يجزم بالكلية بل ذهب الى مسلك الكشاف فى عدم الحاجة الى تقدير كلمة
يكون مرفوعة بالمخبرية وعلى تقدير التقدير ينبغى ان يقدر لنا بد شئ من عدم التحقيق علينا
مراعاة للجانبين ومحافظة للمذهبين وكان الجمهور نظروا الى العدوم لظهور حدوثه لا يصلح
للالوهية حتى يحتاج الى نفيه او نفيه يفهم بالبديهان الاولى واراد وا بهو جودا عم من ان يكون
موجودا فى الحال ومن سيوجد فى الاستقبال والله سبحانه اعلم بالاحوال والمال وذكر السنوسى
فى عقايده انه قال الدمامينى فى تعليقه على المغنى قد تكلم القاضى محب الدين ناظر الجيش
فى شرح التسهيل على اعراب هذه الكلمة الشريفة اورده بجملته وان كان فيه طولا لاحتوائه
على الفوائد المنيفة قال اهل العلم ان الاسم الاعظم فى هذا التركيب المكرم برفع وهو الكثير
ولم يات فى القران غيره لكن جوز نصبه على ما سياتى اعرابه فالاول فى الناس فى الرفع
على اختلاف اعرابهم ستة منها قولان معتبران وثلثة لا معقولات على شئ منها فالقولان
معتبران ان يكون رفعه على البدلية وان يكون على الخبرية واما القول بالبدلية فهو المشهور
الجارى على السنة المعربين وهو راى ابن مالك فانه لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل
ان قال واكثر ما يحذف للجازيون مع الا نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على ان رفع
الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ يتعين ان يكون على البدلية ثم الاقرب ان يكون
البدل من الضمير المستتر فى الخبر المقدر وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار عمل المبتدا اى
باعتبار محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال
من الاقرب اولى واقرب من الابعد كما لا يخفى ولانه داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكانه
الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن فى الخبر كان البدل البدل
فيه نظير ما قام احد الا زيد لان البدل فى المستثنين باعتبار اللفظ وان كان من الاسم
كان البدل فيه نظير البدل فى نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل فى المستثنين باعتبار المحل
وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا انما فى نحو ما قام احد الا زيد فمن وجهين احدهما
انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل منه والثانية ان بينهما مخالفة فان البدل
موجب والمبدل منه نفى وقد اجيب عن الاول بان الاولى ما بعدها من تمام الكلام الاول
والاقرب منه مفهمة ان الثانى قد كان يتناوله الاول فعلوم انه بعضه بحيث فلا يحتاج فيه
الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثانى بانه بدل من الاول فى عمل العامل
وتخالفهما بالنفى والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب المبرد يجعل الاول كانه لم يكن
والثانى فى موضعه وقد قال ابن الصايغ اذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل

وهو الذى

وهو الذى يقع فى موضع احد فليس زيد وحده بدلا عن احد وقال وانما الا زيد هو الاحد الذى
نفيت عنه القيام والا زيد بيان الاحد الذى عينت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل فى
الاستثنا اشبه ببدل الشئ من الشئ من بدل البعض من الكل وقال فى موضع اخر
فلو ان البدل فى الاستثنا الكان وجيها وهو الحق انتهى وانما فى نحو لا احد الا زيد فوجه الا
شكال فيه ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك
بان هذا الكلام انما هو على قولهم ما فيها احد الا زيد اذا العنى واحد وهذا يمكن فيه الحلول بان
تقول ما فيها الا زيد انتهى وهو كلام حسن قال الدمامينى وعلى قول الشلوبين فتكون
كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله انتهى قال ناظر الجيش واما القول فى الخبرية
فى الاسم الاعظم فقد قال به جماعة ويظهر لى انه مما رجح من القول بالبدلية وقد ضعف
القول بالخبرية ثلاثة امور وهو انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا اعلم
فى المعارف وان الاسم الاعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لانه
لم يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص
لا يكون خبرا عن العام فانه لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور الثلثة اما
الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال تركيب الاسم مع لا لا عمل لها فى
الخبر وانه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان
ضعيف حين ركبت وصارت جزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها
فى الاسم ايضا لكن ابقوا عملها فى قرب المعمولين وجعلت هى مع معمولها بمنزلة مبتدا
والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجوز واذا كان كذلك لا يثبت عمل لا فى المعرفة واما الثانى
فلا نسلم ان اسم لا مستثنى منه وذلك لان الاسم الاعظم اذا كان خبرا كان الاستثنا
مفرغا والمفرغ هو الذى لا يكون المستثنى منه فيه مذكورا نعم الاستثنا فيه انما هو من
شئ مقدر لصحة العنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف بعلم فى نحو ما زيد الا قائم
ان قام خبر عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل فى قولك ما قام الا زيد وانه مستثنى بتة من مقدر
فى العنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم
قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذا جعل خبر منظورا فيه الى جانب اللفظ وجعل
مستثنى منظورا فيه الى جانب العنى واما الثالث فهو ان يقال قولك ان الخاص لا
لا يكون خبرا عن العام لكن فى لا اله الا الله لم يخبر عن عام لان العموم منفى والكلام
انما سيق لنفى العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما يدل عليه لفظ العموم
واما الاقوال الثلث الاخرة لا عمل عليها فاحدها ان الا ليست اداة استثنا وانما
هى بمعنى غير وهو مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد
القاهر الجرجانى عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله فى الوجود ولا شك ان القول بان الا

في هذا التركيب بمعنى غير فليس لمانع بمنعه من جهة الصناعة النحوية وانما يمتنع من جهة المعنى
وذلك ان المنفي من هذا الكلام امران نفي الالهية عن غير الله واثبات الالهية لله تعالى ولا
يفيد التركيب ح فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم ان كان مفهوم قلنا ابن دلالة المفهوم
من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان من مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق
فان قلت قال به بعض الحنابلة ايضا حيث قال وان كان مفهوم صفة قد عرفت في
اصول الفقه انه غير حجة على ثبوته قلت بل المحققون يثبتون فيه قد تبين ضعف هذا
القول لامحالة القول الثاني وينسب الى الزمخشري ان الا الرفي موضع الخبر والا الله في موضع
المبتدأ وقد تقرر ذلك بتقرير للنظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه
ان الخبر مبني وهي مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدأ ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم
العظم في هذا التركيب وقد جوزوه كما سيأتي قلت تجويز البعض ليس بحجة عليه وليس من
نسب النصب اليه والقول الثالث ان الاسم العظم مرفوع بالة كما يرتفع الاسم بالصفة
في قولنا قائم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بان لها ما لوه
من الراي عبد فيكون الاسم العظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغني به
عن الخبر كما في نحو قولنا اما ت مضروب العمران وضعف هذا القول غير خفي لان لها
ليس بوصف فلا يستحق عملا تم لو كان الة عامل الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه
مطول اذ ذلك وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف هذا
التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل قوله تعالى لا غالب لكم اليوم ولا تثريب عليكم وفي هذا
الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في لا اله الا الله مثل ذلك يجيز اثباته ايضا و
ولا يعلم ان احدا جار التنوين في لا اله الا الله هذا اخر كلام على توجيه الرفع واما النصب
فقد ذكر فيه وجهين احدهما ان يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر الثاني
ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة فهو لا يكون الا ان كانت لا بمعنى غير وقد عرفت
ان الامر اذا كان دالا بمنطوقيته على ثبوت الالهية لله تعالى والحق الاعظم هو اثبات الالهية
بعد نفيها عن غيره وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه
الاول فقالوا فيه مرجوح وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم
ارجحية البدل ان الترجيح في نحو ما قام الا زيد انما كان لحصول الشركة في الاتباع كان
على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس لكن السماع والاكثر
الرفع ونقل عن الامدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرو كان النصب لعمرو على
الاستثناء احسن من رفعه على البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب
لا يجوز بدل لا البدل وتقرير ذلك ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم
الا زيدا محضة الاستثناء وفي تخريج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك

ان هذا

ان هذا الكلام ان قصد به الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم لم يكن شاركهم فيما
اسند اليه فوجب اخراجه وكذا حكم الا في الكلام التام الغير الموجب ايضا نحو ما قام القوم
الا زيد ومن ثمة كان نحو هذا التركيب مفيد للحصر مع انها للاستثناء ايضا لان المذكور
بعد الا لا بد ان يكون مخرجا من شيء قبلها فان كان ما قبلها تاما لم يحتج الى تقدير والا
فتعين تقدير شيء قبل الا يحصل الاخراج منه لكن انما احتيج الى هذا التقدير تصحيح المعنى
فتبين من هذا المعنى الذي قلناه ان الحق في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات الحكم
المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثناء ليس بحق وبهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا
في نحو ما قام الا زيد محمول للفاعل الذي قبلها ولا شك ان الحق من هذا التركيب هي امران
وهما نفي الالهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى كما تقدم وان ذا كانت مسوقة لمحض الا
الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصبناه بدلنا وذلك انه لا ينصب لا بدل الا اذا كان
الكلام الذي قبل الا تاما بتقدير خبر محذوف وح لا يكون الحكم بالنفي على ما بعد الا في
الكلام الموجب والاثبات عليه في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول بذلك يقول الا
من يقول من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات وليس مذهبه و
ذلك يقول ان ما بعد الا ممسوك عنه فكيف يكون قول لا اله الا الله توحيدا قلت
وفيه نظر لانه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف وبانه لا نزاع في ثبوت الالهية مولانا عز وجل لجميع العقلاء وانما كفر من كفر زيادة الة اخر فنفي ما عداه تعالى من الالهية
على هذا هو المحتاج اليه وبه يحصل التوحيد واما ما ذكره المولى الجامي في سلسلة الذهب
نقلا عن بعض كبار العارفين ان معنى لا اله ليس شيء ما يدعى الهيا غير الله فهو غير صحيح
بل كفر صريح وانما هو من مشرب الفرق الوجودية القائلة بالعينية لا من ذهب ارباب
المراتب الشهودية كما بينت هذه المسئلة في رسالة مستقلة ثم قال ناظر الجيش بناء
على ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه فتعين ان يكون الا في هذا التركيب مسوقة
لقصد اثبات ما قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام بان
لا يقدر قبل الا خبر محذوف واذا لم يقدر خبر الا قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو
الخبر وهذا هو الذي تركن اليه النفس وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم العظم في هذا
التركيب هو الخبر قلت هذا كلامه يقتضي ان الخلاف في كون الاستثناء من النفي و
الاثبات ام لا لا يدخل الاستثناء المفرغ فيه وظاهر كلام الزركشي وكثير من
الاصوليين دخول ذلك الخلاف فيه ولهذا اوردوا على القائل بان الاستثناء
من النفي ليس باثبات انه يلزم على ذلك ان لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة و
اجيب بما ذكرناه من النظر قيل في بحث ناظر الجيش وهذا غاية التحقيق ونهاية
التدقيق وبالله سبحانه التوفيق ثم رأيت في شرح عقيدة الطحاوي ان

الجسم هو الذي يقبل الانقسام طولا و عرضا و عمقا و النقطة هو الذي لا ينقسم طولا و عرضا و عمقا

النفس و النفس و الروح و القلب كلها الفاظ مترادفة على معنى واحد و هو جوهر مجرد عن المادة و علائقها بالذات و بالفعل و هو مدبر للبدن و مستكمل له بالعلم و العمل و هو المخاطب و المعاقب و المثاب و المعذب و هو المدرك و العالم و العارف و الجاهل و هو المتألم و المتلذذ و هو الباقي بعد موت البدن و هو المتعلق بالبدن تعلق التدبير و التصرف و الاستكمال و هو المتعلق بالبدن تعلق العاشق بالمعشوق و هو المتعلق بالبدن تعلق الصورة بالمادة و هو المتعلق بالبدن تعلق المحرك بالمتحرك و هو المتعلق بالبدن تعلق الراكب بالمركوب و هو المتعلق بالبدن تعلق الآلة بالمستعمل و هو المتعلق بالبدن تعلق الملك بالمدينة و هو المتعلق بالبدن تعلق الرئيس بالمرءوس و هو المتعلق بالبدن تعلق الحاكم بالمحكوم و هو المتعلق بالبدن تعلق الراعي بالرعية و هو المتعلق بالبدن تعلق السيد بالعبد و هو المتعلق بالبدن تعلق المالك بالمملوك و هو المتعلق بالبدن تعلق الصاحب بالدار و هو المتعلق بالبدن تعلق الساكن بالمسكن و هو المتعلق بالبدن تعلق الراكب بالمركوب و هو المتعلق بالبدن تعلق الآلة بالمستعمل و هو المتعلق بالبدن تعلق الملك بالمدينة و هو المتعلق بالبدن تعلق الرئيس بالمرءوس و هو المتعلق بالبدن تعلق الحاكم بالمحكوم و هو المتعلق بالبدن تعلق الراعي بالرعية و هو المتعلق بالبدن تعلق السيد بالعبد و هو المتعلق بالبدن تعلق المالك بالمملوك و هو المتعلق بالبدن تعلق الصاحب بالدار و هو المتعلق بالبدن تعلق الساكن بالمسكن

فان قلت ما الفرق بين البين و الظن و الشك و الوهم قلت البين اذا كان سببه الاستدلال يسمى علما و ان لم يكن سببه الاستدلال يسمى ظنا و الظن هو الذي يحتمل النقيض و غيره لكن على النقيض احتمال راجح و على غيره احتمال مرجوح و الشك هو الذي يحتمل النقيض و غيره على السوية و الوهم هو الذي يكون احتمال غير النقيض فيه مرجوحا

الفرق بين المخالف و الاختلاف ان المخالف قول لا دليل له و الاختلاف بدليل

الفرق بين العلوم و المعارف ان العلوم تختص بالذات و المعارف بالصفات

الفرق بين العلم و الجهل ان العلم ما يقتضي ثبوت المعلوم على ما هو به و الجهل ما يقتضي ثبوت المعلوم على خلاف ما هو به

الفرق بين الظن و الشك ان الظن ما يقتضي ثبوت المظنون مع تجويز نقيضه و الشك ما يقتضي تجويز النقيضين على السوية

الفرق بين الظن و الوهم ان الظن ما يقتضي ثبوت المظنون مع تجويز نقيضه و الوهم ما يقتضي ثبوت المتوهم مع تجويز نقيضه

الفرق بين الظن و الشك ان الظن ما يقتضي ثبوت المظنون مع تجويز نقيضه و الشك ما يقتضي تجويز النقيضين على السوية

الفرق بين الظن و الوهم ان الظن ما يقتضي ثبوت المظنون مع تجويز نقيضه و الوهم ما يقتضي ثبوت المتوهم مع تجويز نقيضه

الفرق بين الظن و الشك ان الظن ما يقتضي ثبوت المظنون مع تجويز نقيضه و الشك ما يقتضي تجويز النقيضين على السوية

الفرق بين الظن و الوهم ان الظن ما يقتضي ثبوت المظنون مع تجويز نقيضه و الوهم ما يقتضي ثبوت المتوهم مع تجويز نقيضه

جمع قلت بو فرينة تطلق تحت العشر

جمع قلت باقرينة تطلق فوق العشر

جمع كثرت بو فرينة تطلق فوق العشر

جمع كثرت باقرينة تطلق تحت العشر

الفرق بين العلم و المعرفة ان العلم يستعمل في ادراك الجزئي و الكلي و المعرفة تستعمل في ادراك الجزئي فقط

الفرق بين العلم و الجهل ان العلم ما يقتضي ثبوت المعلوم على ما هو به و الجهل ما يقتضي ثبوت المعلوم على خلاف ما هو به

العلم و العلوم مختلفان بالذات و مختلفان بالاعتبار فان وجود الذهني باعتبار قيام العلم و وجوده في الخارج باعتبار تعلق العلم به فالعلم و المعرفة و الشعور و الفهم و الدراية و الفطنة و الفقه و الحكمة و الفلسفة و الاستبصار و الاستحضار و الاستذكار و الاستظهار و الاستشعار و الاستفادة و الاستفاضة و الاستنارة و الاستضاءة و الاستبانة و الاستدلال و الاستنباط و الاستخراج و الاستعلام و الاستكشاف و الاستكمال و الاستحكام و الاستيقان و الاستعقال و الاستفهام و الاستعلام و الاستكشاف و الاستكمال و الاستحكام و الاستيقان و الاستعقال و الاستفهام

ان ثبات الوجود بهذه الكلمة بالغلبة و الاتفاق و الا فالوجود قد يطلق في اللغة على الوجدان و على الثبوت و على الكون و على الحصول و على الاستقرار و على الاستمرار و على الاستيلاء و على الاستعلاء و على الاستكمال و على الاستحكام و على الاستيقان و على الاستعقال و على الاستفهام و على الاستعلام و على الاستكشاف و على الاستكمال و على الاستحكام و على الاستيقان و على الاستعقال و على الاستفهام

فرع يطلق في اللغة على الكل و الجزء و الواحد و الاثنين و الجمع و الذكر و الانثى و الحي و الميت و الموجود و المعدوم و الممكن و الواجب و الحادث و القديم و الجوهر و العرض و الجسم و الروح و النفس و العقل و العلم و الجهل و الحق و الباطل و الصدق و الكذب و الخير و الشر و الحسن و القبيح و الجميل و القبيح و الكمال و النقصان و الزيادة و النقصان و الفضيلة و الرذيلة و الفضل و الرذيلة و الفضل و الرذيلة و الفضل و الرذيلة

فانه يطلق على الكل و الجزء و الواحد و الاثنين و الجمع و الذكر و الانثى و الحي و الميت و الموجود و المعدوم و الممكن و الواجب و الحادث و القديم و الجوهر و العرض و الجسم و الروح و النفس و العقل و العلم و الجهل و الحق و الباطل و الصدق و الكذب و الخير و الشر و الحسن و القبيح و الجميل و القبيح و الكمال و النقصان و الزيادة و النقصان و الفضيلة و الرذيلة و الفضل و الرذيلة و الفضل و الرذيلة

واجب عبد الله بن محمد الفضل السيستاني في رسالته في ذكر النظام فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان لسان العرب في موضع الابتداء على قولين بني تميم و بني الحجاز فبنو تميم لا يجوزون الابتداء بالنكرة الا اذا كان فيها فائدة و بنو الحجاز يجوزون الابتداء بالنكرة من غير فائدة و لكن في الكلام ما يسد مسد الفائدة و هو الواو و الفاء و اذا فجئت و ما اشبه ذلك و هذا كله مذهب اهل الكوفة فلا فائدة في قوله و لا وجود و هذا مذهب اهل البصرة فلا فائدة في قوله و لا وجود و هذا مذهب اهل الكوفة فلا فائدة في قوله و لا وجود و هذا مذهب اهل البصرة فلا فائدة في قوله و لا وجود

و اما قول النظام عليه ما يستحق فانه لا يجوز ان يقال ان الله تعالى يستحق على عباده شيئا لان الاستحقاق انما يكون على من دونه و الله تعالى ليس فوقه احد و لا يجوز ان يقال ان الله تعالى يستحق على عباده شيئا لان الاستحقاق انما يكون على من دونه و الله تعالى ليس فوقه احد و لا يجوز ان يقال ان الله تعالى يستحق على عباده شيئا لان الاستحقاق انما يكون على من دونه و الله تعالى ليس فوقه احد و لا يجوز

و اما قول النظام عليه ما يشاء فانه لا يجوز ان يقال ان الله تعالى يشاء الشر و الفساد و الكفر و المعاصي و القبائح و الفواحش و الظلم و الجور و العدوان و الكذب و الزور و البهتان و الافك و الافتراء و الغيبة و النميمة و السعاية و الوشاية و القتل و الزنا و اللواط و السحق و القذف و السرقة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة

و اما قول النظام عليه ما يشاء فانه لا يجوز ان يقال ان الله تعالى يشاء الشر و الفساد و الكفر و المعاصي و القبائح و الفواحش و الظلم و الجور و العدوان و الكذب و الزور و البهتان و الافك و الافتراء و الغيبة و النميمة و السعاية و الوشاية و القتل و الزنا و اللواط و السحق و القذف و السرقة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة

و اما قول النظام عليه ما يشاء فانه لا يجوز ان يقال ان الله تعالى يشاء الشر و الفساد و الكفر و المعاصي و القبائح و الفواحش و الظلم و الجور و العدوان و الكذب و الزور و البهتان و الافك و الافتراء و الغيبة و النميمة و السعاية و الوشاية و القتل و الزنا و اللواط و السحق و القذف و السرقة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة

و اما قول النظام عليه ما يشاء فانه لا يجوز ان يقال ان الله تعالى يشاء الشر و الفساد و الكفر و المعاصي و القبائح و الفواحش و الظلم و الجور و العدوان و الكذب و الزور و البهتان و الافك و الافتراء و الغيبة و النميمة و السعاية و الوشاية و القتل و الزنا و اللواط و السحق و القذف و السرقة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة

و اما قول النظام عليه ما يشاء فانه لا يجوز ان يقال ان الله تعالى يشاء الشر و الفساد و الكفر و المعاصي و القبائح و الفواحش و الظلم و الجور و العدوان و الكذب و الزور و البهتان و الافك و الافتراء و الغيبة و النميمة و السعاية و الوشاية و القتل و الزنا و اللواط و السحق و القذف و السرقة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة و الخيانة و الغصب و النهب و الغارة و الحرابة